وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الجمعة، 31 مارس 2023

أخبار الطاقة

النفط ينخفض مع ارتفاع أسعار الدولار ومتابعة صادرات العراق

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

تراجعت أسعار النفط أمس الخميس مع ارتفاع الدولار مع استمرار المستثمرين في متابعة التطورات المتعلقة بخفض صادرات نفط كردستان العراق.

تراجعت العقود الآجلة لخام برنت 37 سنتًا، أو ٠.5٪، إلى 77.91 دولارًا للبرميل، بينما هبط خام غرب تكساس الوسيط 28 سنتًا، أو ٠.4٪، إلى 72.69 دولارًا للبرميل.

ارتفع مؤشر الدولار، الذي يتداول بشكل عكسي مع النفط، بنسبة ٠.11٪ يوم الخميس عند 102.75. والدولار القوي يجعل السلع المقومة بالدولار أكثر تكلفة لحاملي العملات الأخرى. وأظهرت البيانات أن المنتجين أغلقوا أو خفضوا الإنتاج في العديد من حقول النفط في إقليم كردستان شبه المستقل بشمال العراق بعد توقف خط أنابيب التصدير الشمالي، مع مزيد من الانقطاعات في الأفق.

وقال محللون من «سيتي» الخميس، إن علاوة أسعار النفط بين كردستان والعراق قد تتلاشى في وقت أقرب مما كان متوقعا. وقالت سيتي إن «التغييرات في السياسة الداخلية للعراق قد تؤدي إلى تسوية سياسية دائمة في القريب العاجل»، مقدرةً أن تدفقات خطوط الأنابيب قد تنمو بنحو 200 ألف برميل يوميًا.

وفي الوقت نفسه، أدى الانخفاض غير المتوقع في مخزونات النفط الخام الأمريكية إلى الحد من انخفاض الأسعار، مع انخفاض الواردات إلى أدنى مستوى لها في عامين، استنادًا إلى إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وانخفضت مخزونات النفط الخام بمقدار 7.5 ملايين برميل إلى 473.7 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 مارس، بينما كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 100 ألف برميل. مع ذلك، انخفضت مخزونات البنزين بمقدار 2.9 مليون برميل لتصل إلى 226.7 مليون برميل، مقارنة مع توقعات المحللين

نخفاض 1.6 مليون برميل.

وقال محللون من بنك أستراليا الوطني: «من المتوقع أن يؤدي الارتفاع الموسمي في الطلب بنهاية الربع الثاني إلى ارتفاع أسعار (النفط) عن المستويات الحالية». وأضاف المحللون أنه بينما تراجعت أسعار النفط بشكل طفيف يوم الخميس، إلا أنها ظلت ضمن نطاق التداول الذي شوهد منذ بداية عام 2023.

وفي الوقت نفسه، خففت التخفيضات الأقل من المستهدف لإنتاج الخام الروسي مخاوف الإمدادات. وقالت مصادر إن إنتاج الخام الروسي انخفض بنحو 300 ألف برميل يوميا في الأسابيع الثلاثة الأولى من مارس، أقل من التخفيضات المستهدفة البالغة 500 ألف برميل يوميا.

يأتي ذلك متزامناً مع لقاء كبار المنتجين والمصدرين السعوديين والروسيين حين التقى في الرياض وزير الطاقة، صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن سلمان رئيس الجانب السعودي في اللجنة الحكومية المشتركة للتعاون التجاري والاقتصادي والعلمي والتقني بين المملكة العربية السعودية وروسيا الاتحادية بمعالي نائب رئيس الوزراء الروسي، رئيس الجانب الروسي في اللجنة المشتركة ألكسندر نوفاك، الذي زار المملكة.

وشملت محادثاتهما التحضير لاجتماع الدورة القادمة للجنة المشتركة، وسبل تنمية وتطوير العلاقات بما يخدم مصالح البلدين الصديقين، في إطار أعمال اللجنة المشتركة. وبحثا أوضاع السوق البترولية العالمية، وجهود مجموعة أوبك بلس الرامية إلى تعزيز استقرار السوق وتوازنها، حيث أكّدا التزام بلديهما بالقرار الذي اتخذته أوبك بلس، في أكتوبر الماضي، بخفض الإنتاج بمقدار مليوني برميل يوميًا حتى نهاية عام 2023م، واستمرار التعاون بين البلدين، في إطار مجموعة أوبك بلس، لتعزيز استقرار السوق العالمية وتوازنها.

توقف صعود النفط حيث أن ضعف الطلب على الوقود يوقف زخم الشراء، إذ توقف انتعاش النفط في يومه الثالث حيث أدى تباطؤ الطلب على الوقود إلى تقويض موجة الشراء. وانخفض خام غرب تكساس الوسيط ليستقر عند مستوى 73 دولارًا للبرميل وسط تراجع في العقود الآجلة لمواد التقطير.

فـي وقـت، يسـتمر الطلب على الديزل، الذي يسـتخدم كوقود صناعي ووقود للتدفئـة، في الانخفاض عند أدنى مستوياته الموسمية في سبع سنوات، وهو مؤشر على ضعف النشاط الاقتصادي. وقالت ريبيكا بابين، متداولة كبيرة في مجال الطاقة لدى سي أي بي سي «نحن في فترة أكثر ليونة موسمياً، ولدينا شتاء معتدل في الشـمال الشـرقي، لذلك لسـت مندهشـًا من وجود ضعف هناك». في وقت سابق، ارتفع النفط فوق 74 دولارًا للبرميـل بعـد أن أظهـر تقرير حكومي أن المخزونات الأمريكية انخفضت بأكثر من 7 ملايين برميل الأسـبوع الماضي. وسـاعد مستشـارو تداول السـلع المدفوع بالزخم في دعم ارتفاع النفط الخام، حيث عاد التجار إلى الشراء في العقود الآجلة للنفط.

تلقى النفط دعمًا بسبب مخاطر الإمداد والطلب المتزايد من الصين حيث تتعافى الأمة من الإغلاق الوبائي. علـى الرغـم مـن أن حالة عدم اليقين لا تزال تلقي بثقلها على السـوق، بعـد الأزمة المصرفية التي ضربت المؤسسات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

وأظهـرت مخزونـات النفـط الخـام والبنزيـن الأمريكية انخفاضات أسـبوعية ضخمة الأسـبوع الماضي بينما سجلت مخزونات نواتج التقطير ارتفاعًا، حسبما ذكرت وكالة بيانات الطاقة الحكومية يوم الأربعاء. وقالت إدارة معلومـات الطاقـة ومقرهـا واشـنطن فـي تقريرهـا الأسـبوعي عـن حالـة البتـرول إن مخزونـات الخام تراجعت 6.076 ملايين برميل خلال الأسبوع المنتهي في 24 مارس. وتوقع محللو الصناعة الذين تتتبعهم «انفسـتنق دوت كـوم» بنـاء 92000 برميـل بدلاً من الأسـبوع الماضي مقابل ارتفـاع 1.117 مليون برميل خلال الأسبوع السابق حتى 17 مارس. على جبهة مخزون البنزين، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن تراجع 2.904 مليون برميل مقابل انخفاض متوقع قدره 1.625 مليون برميل وانخفاض 6.4 ملايين برميل في الأسـبوع السـابق. وقود السـيارات البنزين هو منتج الوقود رقم 1 في الولايات المتحدة. ومع مخزون نواتج التقطيـر، كان هنـاك بنـاء 281000 برميل، وتوقع المحللون انخفاضًا بمقـدار 1.455 مليون برميل مقابل عجز الأسبوع السابق عند 3.313 مليون برميل. وكانت نواتج التقطير، التي يتم تكريرها إلى زيت التدفئة والديزل للشاحنات والحافلات والقطارات والسفن ووقود الطائرات، أقوى مكون في مجمع البترول الأمريكي من حيث الطلب. لكن كان هناك انخفاض أسبوعي كبير في مخزونات الخام والبنزين الأمريكية، وبناء نواتج التقطير الطفيفة.

بعد إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن سحب مخزون النفط الخام بمقدار 7.5 ملايين برميل للأسبوع المنتهي في 21 مارس، كانت أسعار النفط ارتفعت، هذا بالمقارنة مع بناء مخزون متواضع نسبيًا بلغ 1.1 مليون برميل للأسبوع السابق.

وقالت إدارة معلومات الطاقة إن مخزونات النفط الخام عند 473.7 مليون برميل تزيد بنسبة 6 في المئة عن متوسط الخمس سنوات لهذا الوقت من العام. في مجال الوقود، في غضون ذلك، قدرت الإدارة صورة مخزون مختلطة، بعد أن دفعت عمليات السحب الرئيسية في الأسبوع الماضي في كل من البنزين ونواتج التقطير المتوسطة أسعار النفط إلى الارتفاع.

وتراجعت مخزونات البنزين 2.9 مليون برميل في الفترة المشمولة بالتقرير مقارنة مع سحب 6.4 ملايين برميل في الأسبوع السابق. وقف إنتاج البنزين عند متوسط 10 ملايين برميل يوميًا الأسبوع الماضي، مقارنة مع 9.5 ملايين برميل يوميًا للأسبوع السابق.

في نواتج التقطير الوسطى، أبلغت إدارة معلومات الطاقة عن زيادة في المخزون بمقدار 300 ألف برميل للأسبوع المنتهي في 21 مارس. وهذا بالمقارنة مع سحب 3.3 ملايين برميل في الأسبوع السابق. وبلغ متوسط إنتاج نواتج التقطير المتوسطة 4.6 ملايين برميل يوميًا ، مقارنة بـ4.5 ملايين برميل يوميًا في الأسبوع السابق.

في غضون ذلك، ارتفعت أسعار النفط منذ بداية الأسبوع، بعد إغلاق نحو 400 ألف برميل من الصادرات اليومية من إقليم كردستان العراق وسط خلاف بين حكومة الإقليم وبغداد بشأن السيطرة على هذه الصادرات.

وقال وارن باترسون، رئيس استراتيجية السلع في نفطية أي ان جي: «تستمر مخاوف العرض في دعم أسعار النفط وسيتحول اهتمام السوق بشكل متزايد إلى أوبك + مع اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج في تحالف أوبك+ برئاسة السعودية وروسيا الأسبوع المقبل.»

في المزيد من الأخبار السارة للمضاربين على ارتفاع أسعار النفط، أدى استحواذ فيرست ستيزنز على بنك سيليكون فالي المنهار، والذي تم الإعلان عنه يوم الاثنين، إلى تهدئة المخاوف من الانهيار المصرفي والركود. وقال جيم ريتربوش من ريتربوش آند أسوشيتس: «تراجعت المخاوف بشأن القضايا المصرفية في الوقت الحالي لتخفيف التوقعات بحدوث ركود».

قرار أممي تاريخي لتحقيق العدالة المناخية

الرياض

اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتّحدة الأربعاء بالإجماع قراراً «تاريخياً» يطلب من محكمة العدل الدولية إبداء رأيها بشأن «واجبات» الدول في مجال مكافحة احترار المناخ، بعد نضال استمر سنوات قادته فانواتو ومبادرة شبابية في المحيط الهادئ.

وعلت الهتافات المرحّبة باعتماد القرار الذي اعتُبر انتصارا يعوّل عليه دعاة العدالة المناخية لزيادة الضغوط على الدول الملوّثة التي لا تبذل الجهود الكافية للتصدي لحال الطوارئ الناجمة عن التغيّر المناخي.

وباعتماد هذا القرار بإجماع أكثر من 130 بلداً، سيتعين على محكمة العدل الدولية إعطاء رأيها حول «واجبات الدول» في حماية المنظومة المناخية «للأجيال الحالية والمقبلة» بسبب الاحترار المناخي الذي يشكل «تحديا غير مسبوق له تداعيات على الحضارة» برمتها.

وقال الأمين العام للأمم المتّحدة أنطونيو غوتيريش من على منبر الجمعية العامة، «سوياً، أنتم تكتبون التاريخ»، معتبراً أنّه حتّى وإن كان القرار الذي سيصدر عن المحكمة الدولية غير ملزم فمن الممكن أن يساعد قادة الكوكب على «اتّخاذ الإجراءات المناخية الأكثر شجاعة والأكثر قوة التي تشتد حاجة العالم إليها».

وقال رئيس وزراء فانواتو اسماعيل كالساكو الذي اجتاح إعصاران أرخبيله في غضون أيام قليلة إنّها «رسالة واضحة وقوية في هذا اليوم، قرّرت شعوب الأمم المتحدة تنحية خلافاتها جانبا والعمل معا لمعالجة التحدي الرئيسي في عصرنا: تغير المناخ».

وقال منسّق السياسات الإقليمية لشبكة العمل المناخي لجزر المحيط الهادئ لافيتانالاغي سيرو «إنه انتصار لناس ومجتمعات حول العالم هم على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ».

- وزن قانوني وأخلاقي

وأطلقت حكومة فانواتو هذه «المبادرة التاريخية» في العام 2021 بعد حملة بادر إليها طلاب جامعيون في فيجي قبل سنتين على ذلك.

وقبل أسبوع حذّر الخبراء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التابعة للأمم المتحدة من أنّ الاحترار سيبلغ اعتبارا من 2030-2035 عتبة 1,5 درجة مئوية مقارنة بحقبة ما قبل الثورة الصناعية.

وكان اتفاق باريس للمناخ نصّ على احتواء الاحترار العالمي بـ1,5 درجة مئوية.

واعتبر الخبراء أنّ ذلك يشكل تذكيراً خطراً بالضرورة الملحّة للتحرك بشكل جذري خلال العقد الحالي لضمان «مستقبل قابل للحياة» للبشرية.

وإذا كان اتفاق باريس ينصّ على تعهّدات وطنية غير ملزمة للدول لخفض انبعاثات غازات الدفيئة، فإنّ القرار الذي اقرّته الجمعية العامة ينصّ على آليات أخرى مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ومع أن الآراء الصادرة عن محكمة العدل الدولية غير ملزمة، فهي تتمتع بوزن قانوني وأخلاقي كبير وتأخذها المحاكم الوطنية بالاعتبار.

- «أكبر من هواجسنا»

وتأمل فانواتو والأطراف الداعمة لها بأن يحضّ رأي المحكمة المتوقع في غضون سنتين، الحكومات على تسريع تحركها بمبادرة منها أو عبر الملاحقات القضائية التي تستهدفها عبر العالم.

وأكّد هارجيت سينغ من شبكة «كلايمت أكشن نتوورك» للمنظمات غير الحكومية في تصريح لوكالة فرانس برس «سيشكل ذلك أداة مهمة لمحاسبة الدول» مرحبا بشكل مسبق «بأحد أكبر انجازات الدبلوماسية المناخية في الفترة الأخيرة».

إلا أن حماسته لا يشاركه إياها الجميع.

فقال الخبير في القانون الدولي في جامعة هونغ كونغ الصينية بونوا ماير لوكالة فرانس برس «لا أرى ما يمكن للمحكمة أن تصدر من رأي مفيد. في المقابل اتصور سيناريوهات يأتي فيها هذا المسعى بنتائج عكسية». وتحدث عن احتمال حصول «سيناريو كارثي» تصدر في إطاره المحكمة رأيا «واضحا ومحددا لكن مخالفا لتمنيات مقدمي الطلب».

ولم يعترض أي بلد على القرار الذي تم تبنّيه بالإجماع، علما بأن الصين والولايات، أكبر مصدرين لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم، ليستا من معدّيه.

وقال ممثل الولايات المتحدة نيكولاس هيل «لدينا مخاوف جدية من أن هذه العملية من شأنها أن تعقّد جهودنا الجماعية وألا تقرّبنا من تحقيق هذه الأهداف المشتركة»، مشددا على أنه يفضّل الدبلوماسية على «مسار قضائي» من شأنه أن يفاقم الخلافات.

وكان الأميركيون حصلوا خلال مفاوضات اتفاق باريس للمناخ على بند يوضح أن الاتفاق «لا يمكن أن يشكل أساسا لأي مسؤولية أو تعويض».

وتشكّل هذه المسألة نقطة جوهرية في النقاش حول «الخسائر والأضرار» وتمويلها وهو مطلب أساسي لأكثر الدول فقرا التي تتحمل أقل قدر من المسؤولية في ذلك.

ويشير قرار الجمعية العامة إلى «تحركات» الدول المسؤولة عن الاحترار و»واجباتها» حيال الدول الجرزية الصغيرة فضلا عن الأجيال الحالية والمقبلة.

وشكّل اعتماد القرار لحظة مؤثرة جدا للشباب في المحيط الهادئ الذين يقفون وراء المبادرة.

وأوضحت سينثيا هونيوهي التي ترأس منظمة Pacific Islands Students Fighting Climate Change

غير الحكومية إنّ هذه المبادرة «شكلت فرصة للقيام بشيء أكبر منا، أكبر من هواجسنا ومهم بالنسبة إلى الأجيال المقبلة».

وقالت الشابة وهي من جزر سليمان «أريد ان أتمكن من عرض صورة عن جزيرتي على طفلي يوما ما».

الأزمة المصرفية تعقد ديناميكيات سوق النفط .. المكاسب تعود رغم بقاء حالة التوتر

أسامة سليمان من فيينا

الاقتصادية

استمرت التقلبات السعرية للنفط الخام، حيث تلقت الأسعار دعما من سحب أكبر من المتوقع من المخزونات النفطية الأمريكية، بينما كبح المكاسب قوة الدولار الذي يرتبط بعلاقة عكسية مع الخام إضافة إلى خفض أقل من المتوقع للإمدادات النفطية الروسية.

وتتباين توقعات الطلب العالمي في ضوء إنهاء القيود في الصين مع تباطؤ وتيرة التعافي مقارنة بالتوقعات السابقة فيما يستمر الطلب على الديزل الذي يستخدم كوقود صناعي ووقود للتدفئة في الانخفاض عند أدنى مستوياته الموسمية في سبعة أعوام، وهو مؤشر إلى ضعف النشاط الاقتصادي.

ويقول لـ»الاقتصادية» محللون نفطيون: إن المخزونات النفطية الأمريكية انخفضت بأكثر من سبعة ملايين برميل في الأسبوع الماضي، ما وفر دعما لأسعار النفط حيث عاد التجار إلى الشراء في العقود الآجلة للنفط وذلك على الرغم من أن حالة عدم اليقين لا تزال تلقي بثقلها على السوق بعد الأزمة المصرفية التي ضربت المؤسسات في كل من الولايات المتحدة وأوروبا.

وأوضح المختصون أن الاضطراب في القطاع المالي في الولايات المتحدة وأوروبا أدى إلى تعقيد ديناميكيات سوق النفط في العام الجاري، ما يسلط الضوء على احتمالية ضعف الطلب في السوق نتيجة مخاطر الركود التي تلوح في الأفق.

وأشار إلى تخفيض البنوك الكبرى مثل «باركليز» و»جولدمان ساكس» توقعاتهما لأسعار النفط لهذا العام، لكنها لا تزال تتوقع أن يصل متوسط أسعار النفط إلى أكثر من 80 دولارا للبرميل وحتى أكثر من 90 دولارا في العام الجاري، لافتين إلى أن أسواق السلع الأساسية من المرجح أن تتجاوز مخاوف تعثر القطاع

المصرفي وتتجنب انهيار الطلب والأسعار كما حدث في الأزمة المالية 2008-2009.

وفى هذا الإطار، قال هيورويوكي كينوشيتا المحلل الياباني ومختص شؤون المصارف والطاقة، إن السوق النفطية ما زالت تعاني نقص الاستثمار الهيكلي في مشاريع المنبع، ما يثير القلق على أمن الإمدادات خاصة مع تقلص الطاقة الاحتياطية الفائضة لدى «أوبك»، لافتا إلى أن القدرة الفائضة الكافية وبرامج النمو الموثوقة تتركز في منتجي «أوبك» الأساسيين.

ولفت إلى التزام المنتجين الأمريكيين في مشاريع النفط الصخري الحذر في زيادة الإمدادات، بينما نرى أن العرض الروسي ظل مرنا مع تلاشي توقعات سابقة بتخفيضات كبيرة في الإمدادات الروسية خلال العام الجاري كما يبدو أن التوقعات بشأن تخفيضات إنتاج «أوبك» مجددا وإعادة تعبئة احتياطي البترول الاستراتيجي الأمريكي قد تراجعت.

من جانبه، يرى أندرو موريس مدير شركة «بويري» الدولية للاستشارات أن السوق النفطية لا تزال متوترة للغاية، لكن عادت المكاسب نسبيا بسبب حالة الهدوء بعد المخاوف المصرفية السابقة، مشيرا إلى أنه على مدى الشهور المتبقية من العام ستراقب الأسواق كيف يتطور طلب الصين على النفط بعد إعادة الافتتاح؟ وكيف سيتصرف بنك الاحتياطي الفيدرالي في سياسة أسعار الفائدة.

ولفت إلى وجود توقعات متفائلة بتسجيل النمو الاقتصادي الصيني مفاجآت إيجابية تفوق التقديرات السابقة، ما سيوفر دعما جيدا للطلب العالمي خاصة مع زيادة أنشطة النقل وحركة السفر وارتفاع إنفاق المستهلكين في أعقاب إعادة افتتاح البلاد.

بدوره، أوضح أندريه جروسي مدير شركة «إم إم إيه سي» الألمانية، أن أسعار النفط الخام تلقت دعما قويا عقب انحسار المخاوف بشأن القطاع المصرفي وإغلاق 400 ألف برميل يوميا من صادرات النفط الخام من كردستان العراق، لكن العوامل المضادة ما زالت قوية وواسعة التأثير خاصة مخاوف نقص السيولة في القطاع المصرفي بعد انهيار بنكين أمريكيين وعملية الاستحواذ على بنك كريدي سويس السويسري العملاق كما أسهمت المضاربة في صفقات شراء النفط في انخفاض أسعار العقود الآجلة للنفط.

وأشار إلى أن انهيار بنك «سيليكون فالي» منذ أكثر من أسبوعين أدى إلى عمليات بيع واسعة النطاق، حيث كان سوق النفط ضحية للانحدار الحاد نتيجة فرار المستثمرين من الأصول ذات المخاطر العالية، بينما شجعت إعادة الافتتاح الصينية مديري الصناديق على زيادة رهاناتهم على ارتفاع أسعار النفط.

بدورها، ذكرت ويني أكيللو المحللة الأمريكية في شركة «أفريكان إنجنيرينج» الدولية أن أسعار النفط الخام ارتفعت مع تصاعد الخلاف العراقي مع كردستان، مشيرة إلى أنه للحفاظ على وتيرة المكاسب تحتاج السوق إلى رؤية تغير في المعنويات وتراجع جذري وليس نسبي في القلق بشأن التطورات الأخيرة في القطاع المصرفي.

ونوهت إلى أن أسعار النفط الخام حققت قفزات سعرية في بداية الأسبوع الجاري بعدما أدى وقف تصدير 400 ألف برميل يوميا من صادرات النفط الخام من إقليم كردستان شبه المستقل إلى ارتفاع الأسعار، مشيرة إلى أن وضع المضاربة الأكثر توازنا لمديري الأموال حاليا يعني أنه قد يكون هناك اتجاه صعودي للنفط في الأمد القصير حيث يتوقع أكبر تجار النفط في العالم انتعاشا في الأسعار بقيادة الصين.

من ناحية أخرى، وفيما يخص الأسعار، استقر النفط في التعاملات الآسيوية المبكرة أمس، حيث قوبل سحب مفاجئ من مخزونات النفط الخام الأمريكية، الذي دعم الأسعار، بخفض أقل من المتوقع للإمدادات الروسية وقوة الدولار.

وظلت العقود الآجلة لخام برنت دون تغيير عند 78.28 دولار للبرميل. وتراجع خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي ستة سنتات، بما يعادل 0.1 في المائة، إلى 72.91 دولار للبرميل.

وقالت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: إن مخزونات النفط الخام الأمريكية تراجعت على غير المتوقع الأسبوع الماضي، ما ساعد على دعم الأسعار. وكثفت المصافي الإنتاج بعد موسم الصيانة، وانخفضت الواردات إلى أدنى مستوى في عامين.

وتراجعت مخزونات النفط الخام 7.5 مليون برميل في الأسبوع المنتهي في 24 آذار (مارس) إلى 473.7

مليون برميل، مقارنة بـتوقعات محللين في استطلاع أجرته «رويترز» لزيادة 100 ألف برميل.

وفـي غضـون ذلـك، أدت تقاريـر عن انخفاض إنتاج الخام الروسـي نحو 300 ألف برميل يوميا في الأسـابيع الثلاثـة الأولـى مـن مارس أي أقل من التخفيضات المسـتهدفة البالغة 500 ألف برميل يوميـا، وقوة الدولار الأمريكي، إلى محو مكاسـب أسـعار النفط.

وارتفع مؤشر الدولار الذي يتحرك يوجه عام عكس اتجاه النفط، 0.18 في المائة أمس الأول، إلى 102.67، مبتعدا عن أدنى مستوى في سبعة أسابيع الذي سجله في أواخر الأسبوع الماضي.

من جانب آخر، ارتفعت سـلة خام «أوبك» وسـجل سـعرها 77.72 دولار للبرميل أمس الأول، مقابل 77.63 دولار للبرميل في اليوم السـابق.

وقال التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أمس، إن سعر السلة التي تضم متوسطات أسـعار 13 خامـا مـن إنتـاج الـدول الأعضاء بالمنظمة حقق ثالث ارتفاع على التوالي وإن السـلة كسـبت نحو ثلاثة دولارات مقارنة باليوم نفسـه من الأسـبوع الماضي الذي سـجلت فيه 74.75 دولار للبرميل.

مندوبون في «أوبك+» يستبعدون تعديل سياسة الإنتاج

الاقتصادية

قال خمسة مندوبين من «أوبك+» إن من المرجح أن تلتزم المجموعة باتفاقها الحالي لخفض إنتاج النفط في اجتماع الإثنين المقبل، بعد تعافي أسعار النفط عقب انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا.

تعافت أسعار النفط صوب 80 دولارا للبرميل لخام برنت بعد انخفاضه إلى ما يقرب من 70 دولارا في 20 آذار (مارس)، مع انحسار المخاوف من أزمة مصرفية عالمية وتوقف الصادرات من إقليم كردستان العراق، وهو ما يحد من الإمدادات.

ومن المقرر أن تعقد «أوبك+» التي تضم منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك وحلفاء بقيادة روسيا، اجتماعا عبر الإنترنت للجنة المراقبة الوزارية الإثنين، وفقا لـ«رويترز».

وقال أحد المندوبين عن محادثات الإثنين «من الصعب توقع أي تطور جديد»، فيما أضاف آخر أن القيود على المعروض من كردستان وتراجعات الأسعار في الآونة الأخيرة ليست مهمة بما يكفي للتأثير في مسار السياسة العامة لـ«أوبك+» في 2023.

وقال ثلاثة آخرون أيضا إنهم يستبعدون أي تغييرات في السياسة، وعقب تلك المحادثات، ليس هناك اجتماع كامل لـ«أوبك+» فيما بعد حتى حزيران (يونيو).

ومع ذلك، لم تكن لدى مندوبي «أوبك+» أي توقعات بمزيد من الإجراءات لدعم السوق بعد انخفاض الأسعار الأخير، وتوقعوا استقرار الأسعار، وهو ما بدت مؤشرات منذ ذلك الحين على حدوثه.

وفي تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، خفضت «أوبك+» هدف إنتاجها مليوني برميل يوميا، وهو أكبر خفض منذ الأيام الأولى لجائحة كوفيد - 19 في 2020. وينطبق الخفض نفسه على 2023 بأكمله.

300 مليون طن خام إنتاج حقل داتشينج الصيني عبر تقنية الاستخراج المعزز

الاقتصادية

أنتج حقل داتشينج النفطي، أكبر حقل نفطي بري في الصين، 300 مليون طن من النفط الخام عبر تقنية الاستخراج المعزز للنفط، وفقا لشركة حقل داتشينج النفطي، وهي شركة تابعة لشركة البترول الوطنية الصينية.

وحتى الآن، تجاوز إنتاج النفط الخام السنوي عن طريق الاستخراج المعزز للنفط في حقل داتشينج النفطي عشرة ملايين طن لمدة 21 عاما متتاليا، وفقا لوكالة الأنباء الصينية «شينخوا».

ويذكر أن الاستخراج المعزز للنفط هو المرحلة الثالثة من استخراج النفط من مكمن نفطي. ومن خلال حقن مواد كيميائية، يمكن استخراج النفط الذي لا يمكن جمعه في مرحلتي الاستخراج الأولية والثانوية.

وفي الوقت الحاضر، تستخدم تقنية الاستخراج المعزز للنفط على نطاق واسع في مكامن الفئتين الأولى والثانية في حقل داتشينج النفطي، ويزداد معدل الاستخراج بنسبة بين 14 و20 في المائة على أساس تقنية استخراج النفط الثانوية.

وقالت الشركة «إنه من المتوقع أن تزيد هذه التقنية من احتياطيات النفط الخام القابلة للاستخراج في الصين بأكثر من مليار طن». ويعد حقل داتشينج النفطي الذي يقع في مقاطعة هيلونجيانج في شمال شرقي الصين، واحدا من أكبر قواعد إنتاج النفط في الصين، وقد قدم مساهمة كبيرة في صناعة البترول الحديثة في الصين.

وأنتج حقل داتشينج النفطي 2.5 مليار طن من النفط الخام منذ اكتشافه في 1959، وأسهم هذا الحقل بنحو 40 في المائة من إجمالي إنتاج الصين المحلي من النفط البري خلال الفترة نفسها.

بدوره، قال لي جونفينج المدير الإداري لشركة تشاينا إنيرجي ريسيرش الصينية للأبحاث، «إن إجمالي إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في الصين يمكن أن يصل إلى أكثر من تيراواط خلال العام الحالي، مع وصوله إلى 2 تيراواط 2030».

وأشارت وكالة «بلومبيرج» للأنباء إلى أن الرئيس الصيني شي جين بينج تعهد 2020 بوصول إنتاج الصين من طاقة الرياح والطاقة الشمسية إلى أكثر من 1.2 تيراواط 2030.

وقال لي في مقابلة مع «بلومبيرج» على هامش منتدى بواو «إن نمو الطاقة المتجددة في الصين يجب أن يستمر بالوتيرة الحالية، لكن لا يجب أن تزيد هذه الوتيرة، لأن نظام الطاقة في البلاد ككل يحتاج إلى التكيف مع هذا النمو».

وذكر أنه في الوقت نفسه تحتاج الصين إلى استمرار بناء محطات الكهرباء التي تعمل بالفحم لضمان سلامة نظام نقل الكهرباء، لكن إنتاج طاقة الرياح ينمو أسرع من محطات الطاقة الحرارية.

يذكر أن الصين هي أكبر منتج للطاقة المتجددة في العالم بإجمالي 758 جيجاواط حتى نهاية العام الماضي. ومن المتوقع إضافة 120 جيجاواط من الطاقة الشمسية و61 من طاقة الرياح خلال العام الحالي.

أوروبا تسعى إلى خفض الاعتماد على روسيا .. اتفاق لمضاعفة حصة الطاقة المتجددة

الاقتصادية

اتفقت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والنواب الأوروبيون أمس، على زيادة حصة الطاقة المتجددة بمقدار الضعف تقريبا في مجموعة مصادرها للطاقة بحلول 2030 فيما يمثل شقا أساسيا في خفض الاعتماد على روسيا في قطاع الطاقة.

ويكرس النص المعتمد الكتلة الحيوية «حرق الخشب لإنتاج الطاقة» كطاقة خضراء، على الرغم من معارضة المنظمات البيئية غير الحكومية التي تشعر بالقلق من تأثير ذلك في الغابات، ويأخذ في الحسبان دور الطاقة النووية في إنتاج الهيدروجين الخالي من الكربون، وهي قضية تسبب انقساما كبيرا بين الدول الـ27.

ويحدد الاتفاق الذي تم التوصل إليه بعد مناقشات نهائية استمرت 15 ساعة هدفا ملزما تشكل فيه الطاقة المتجددة نسبة 42.5 في المائة من الاستهلاك الأوروبي بحلول 2030، أي نحو ضعف المستوى الحالي البالغ 22 في المائة تقريبا «19 في المائة في فرنسا»، وفقا لـ»الفرنسية».

ويشكل هذا الهدف الحل الوسط بين نسبة 45 في المائة التي تطالب بها المفوضية الأوروبية وأعضاء البرلمان الأوروبي، و40 في المائة تريدها الدول. وهو يشكل أيضا زيادة واضحة في هدف الاتحاد الأوروبي الحالي لـ2030 «32 في المائة».

ويبسط النص ويسرع إجراءات الترخيص لمنشآت مصادر طاقات متجددة مع إنشاء مناطق مخصصة تتسم فيها التشريعات بليونة كبيرة.

ويخطط الاتحاد الأوروبي لجعل الطاقة المتجددة تمثل 49 في المائة من استهلاك المباني مع مسار تدريجي وملزم لجعل التدفئة والتبريد أكثر مراعاة للبيئة عبر أهداف وطنية محددة.

في مجال النقل، سيكون على الدول بحلول 2030 إما خفض كثافة الغازات بنسبة 14.5 في المائة بفضل استخدام مصادر الطاقة المتجددة أو الوصول إلى ما لا يقل عن 29 في المائة من مصادر الطاقة المتجددة في الاستهلاك النهائي للطاقة في القطاع.

وينتظر الاتفاق السياسي الآن المصادقة عليه من جانب البرلمان الأوروبي ودول الاتحاد حتى يصبح قانونا. وعادة ما تكون هذه التصويتات شكلية وتتم المصادقة على الاتفاق دون تغييرات.

وسيحل القانون الجديد محل الهدف الحالي للاتحاد بأن تكون حصة الطاقة المتجددة عند 32 في المائة بحلول 2030.

وجاءت 22 في المائة من طاقة الاتحاد الأوروبي من مصادر متجددة في 2021، إلا أن النسبة تتفاوت بشكل كبير من دولة إلى أخرى. وتتصدر السويد دول الاتحاد في هذا المجال وحصلت على 63 في المائة من طاقتها من مصادر متجددة، فيما جاءت النسبة في لوكسمبورج ومالطا وهولندا وأيرلندا دون 13 في المائة من إجمالي استهلاك الطاقة.

واكتسبت أهداف الطاقة المتجددة أهمية إضافية منذ الحرب في أوكرانيا وتعهد الاتحاد الأوروبي بوقف اعتماده على الوقود الروسي بحلول 2027، ويخطط للقيام بذلك في الغالب عن طريق الطاقة المنتجة محليا منخفضة الكربون.

وسيتطلب تحقيق الأهداف الجديدة استثمارات ضخمة في مزارع الرياح والطاقة الشمسية وتعزيز إنتاج الغازات المتجددة ودعم شبكات الطاقة في أوروبا لاستيعاب مزيد من الطاقة النظيفة.

وتقول المفوضية الأوروبية، إنه ستكون هناك حاجة إلى استثمارات إضافية بقيمة 113 مليار يورو «123 مليار دولار» في الطاقة المتجددة والبنية التحتية للهيدروجين بحلول 2030 حتى تستطيع دول التكتل إنهاء اعتمادها على روسيا.

ترجيحات بالتزام «أوبك بلس» مسارها في اجتماع الاثنين

الشرق الأوسط

قال خمسة مندوبين من «أوبك بلس» لـ«رويترز» إن من المرجح أن تلتزم المجموعة باتفاقها الحالي لخفض إنتاج النفط في اجتماع يوم الاثنين المقبل، بعد تعافي أسعار النفط عقب انخفاضها إلى أدنى مستوياتها في 15 شهرا.

وتعافت أسعار النفط صوب 80 دولارا للبرميل لخام برنت بعد الانخفاض إلى ما يقرب من 70 دولارا في 20 مارس (آذار) الماضي، مع انحسار المخاوف من أزمة مصرفية عالمية، وتوقف الصادرات من إقليم كردستان العراق، وهو ما يحد من الإمدادات. ومن المقرر أن تعقد «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء بقيادة روسيا، اجتماعا عبر الإنترنت للجنة المراقبة الوزارية التي تضم روسيا والسعودية يوم الاثنين. ومنذ عدة أشهر يؤكد وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان أن «أوبك بلس» ستلتزم بهدف الإنتاج المخفض حتى نهاية العام.

وقال أحد المندوبين عن محادثات الاثنين: «من الصعب توقع أي تطور جديد». وقال آخر: «ليست القيود على المعروض من كردستان وتراجعات الأسعار في الآونة الأخيرة مهمة بما يكفي للتأثير على مسار السياسة العامة لـ(أوبك بلس) في 2023».

وقال ثلاثة مندوبين آخرين في «أوبك بلس» أيضا إنهم يستبعدون أي تغييرات في السياسة يوم الاثنين. وعقب تلك المحادثات، ليس هناك اجتماع كامل لـ«أوبك بلس» فيما بعد حتى يونيو (حزيران) الماضي.

وانخفاض أسعار الخام مشكلة لمعظم أعضاء «أوبك بلس» لأن اقتصاداتهم تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط. ومع ذلك، لم تكن لدى مندوبي «أوبك بلس» أي توقعات بمزيد من الإجراءات لدعم السوق بعد انخفاض الأسعار الأخير، وتوقعوا استقرار الأسعار، وهو ما بدت مؤشرات منذ ذلك الحين على حدوثه.

وفي نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، خفضت «أوبك بلس» هدف إنتاجها مليوني برميل يوميا، وهو أكبر خفض منذ الأيام الأولى لجائحة «كوفيد - 19» في 2020، وينطبق نفس الخفض على عام 2023 بأكمله. ويأتي الاجتماع وسط تطورات أخرى تتعلق بالعقوبات الغربية على روسيا، ومحاولات موسكو لتعديل خريطة حلفائها. وأعلنت شركة النفط الروسية العملاقة «روسنفت» الأربعاء توقيعها عقدا مع شريك هندي

من أجل «زيادة» شحنات النفط الروسي «بشكل كبير».

وقالت «روسنفت» في بيان إن رئيسها إيغور سيتشين خلال رحلة إلى الهند «وقع مع شركة (إنديان أويل كومباني) اتفاقا لزيادة إمدادات النفط بشكل كبير إلى الهند». ولم تحدد الشركة الروسية قيمة العقد الموقع ولا الكميات التي اتفق عليها بموجب هذه الصفقة.

ويأتي هذا الإعلان غداة إعلان روسيا أن صادراتها النفطية إلى الهند ازدادت 22 مرة في عام 2022، وتحاول روسيا المستهدفة بعقوبات اقتصادية غربية شديدة، وبحظر على مشتقات النفط بسبب هجومها على أوكرانيا، إعادة توجيه صادراتها من النفط والغاز إلى دول أخرى خصوصا في آسيا.

وتعد الهند والصين، وهما بلدان مستهلكان للطاقة بشكل كبير، في طليعة الدول التي تعتمد عليها موسكو لتعويض العقود في أوروبا. وأضافت «روسنفت» في بيانها الأربعاء: «ناقش الطرفان أيضا احتمالات السداد بالعملة الوطنية»، في الوقت الذي تحاول فيه روسيا إزالة الدولار من اقتصادها لتصبح أقل اعتمادا على واشنطن.

وبحسب بيانات لوزارة التجارة الهندية ذكرت في البيان الصحافي أن روسيا أصبحت العام الماضي وللمرة الأولى في تاريخها أحد الشركاء التجاريين الخمسة الرئيسيين للهند، وبلغ حجم التجارة بين البلدين 38.4 مليار دولار.

السعودية للكهرباء تعلن عزمها إصدار صكوك مقومة بالدولار

عاجل

قالت الشركة السعودية للكهرباء، اليوم الخميس، إنها تعتزم إصدار صكوك مقومة بالدولار.

وأوضحت الشركة في بيان لها على «تداول»، أنها عينت كل من بنك إتش.إس.بي.سي وستاندرد تشارترد وجيه.بي مورغان سيكيوريتيز وبنك أبوظبي الأول وبنك إم.يو.إف.جي سكيوريتيز وبنك ميزوهو وإس. إم.بي.سي وشركة الأهلي المالية (إس.إن.بي كابيتال) والراجحي كابيتال والسعودي الفرنسي كابيتال وبنك أبوظبي الإسلامي، وبنك الصين وبنك أبوظبي التجاري وناتكسيس وسوسيتيه جنرال كمدراء للطرح المحتمل.

وأضاف بيان الشركة أن البنوك ستعقد اجتماعات مع مستثمرين لأدوات العائد الثابت بدءًا من غد الجمعة قبل طرح الصكوك التي قد تكون من الصكوك الخضراء أو الاعتيادية وفقًا لظروف السوق.

وتابع البيان أن الطرح «سيتم تحديد قيمته وفقًا لظروف السوق ومتطلبات الشركة في وقته».

وقالت الشركة السعودية للكهرباء إن ما تجمعه من الطرح سيستخدم لتمويل أغراض عامة بما يشمل نفقات رأسمالية أو تمويل مشروعات خضراء مؤهلة، لذلك إذا تم إصدار صكوك خضراء «وفقًا لإطار الصكوك الخضراء للشركة».

وأصبحت الشركة السعودية للكهرباء أول مصدر لسندات خضراء في المملكة في 2020 عندما جمعت 1.3 مليار دولار من بيع صكوك على شريحتين.

يذكر أن الشركة جمعت الشهر الماضي عشرة مليارات ريال (2.66 مليار دولار) عبر قرض مشترك من تسعة

بنوك محلية منها الوحدة السعودية لبنك قطر الوطني.

وفي أغسطس من العام الماضي جمعت الشركة ثلاثة مليارات دولار من قرض مشترك آخر من 15 بنكًا من المنطقة والعالم.

يشار إلى أن صندوق الاستثمارات العامة، وهو صندوق الثروة السيادي للمملكة، يمتلك ما يقارب 75٪ من الشركة السعودية للكهرباء.

شكراً